الجمهورية العربية السورية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة دمشق- كلية العلوم السياسية

امتحان الدورة الفصلية الأولى للعام الدراسي 2023- 2024
سلم تصحيح أسئلة امتحان مقرر الاقتصاد الدولي
التعليم المفتوح- السنة الرابعة

أولاً- عرف المفاهيم التالية: /3 درجات لكل تعريف/

- **الحمائية التجارية الجديدة:** كل السلوكيات الحكومية الهادفة إلى تدعيم مراكز المخرجات الوطنية في الأسواق المحلية والدولية متجاوزة بذلك كل أشكال الدعم والحماية الكلاسيكية، والتي تستهدف، بشكل أساس، الحد من دخول منتجات الدول النامية إلى الدول الصناعية المتقدمة. مثل برامج الدعم والإنقاذ الحكومي للشركات الوطنية، معاملات تمييزية بمختلف أشكالها، والمعايير البيئية، والتأثير على القيم الخارجية للعملات الوطنية. (يكفي مثال واحد بعد التعريف)
- **تحويل التجارة:** هو الأثر الناتج عن ازدياد الحماية الممنوحة للمنتجين الوطنيين من خلال الجدار الجمركي وتوحيد التعريفة الجمركية تجاه العالم الخارجي. ويؤدي إلى التحول في الإنتاج من مصادر إنتاجية منخفضة التكلفة- أي مرتفعة الكفاءة- إلى مصادر إنتاجية أكثر تكلفة- أي أقل كفاءة- فالاتحاد هنا ومن خلال مفهوم تحويل التجارة يعد ضاراً.
- **العلاقات الاقتصادية الدولية:** هي دراسة للعلاقات والتفاعلات والمعاملات والأنشطة المختلفة التي تتم بين مختلف الدول والتجمعات الاقتصادية، وكذلك الشركات دولية النشاط، والمنظمات الاقتصادية الدولية، وغيرها من الفاعلين في النظام الاقتصادي الدولي.
- **اللجنة الاقتصادية والاجتماعية الأوروبية:** هي هيئة استشارية في الاتحاد الأوروبي، ويقع مقرها في "بروكسل"، وتتألف من ممثلين عن منظمات العمال وأصحاب العمل واتحادات التجارة والمزارعين والمستهلكين ومجموعات المصالح الأخرى، وتشكل مجتمعة "مجتمعاً مدنياً منظماً".
- **مبدأ الشفافية:** أي لا يجوز للدول اتخاذ أي سياسة تجارية مبنية على أدوات غير التعريفة الجمركية، إلا في حالات خاصة وطبقاً لإجراءات محددة في الاتفاقية.

أو: إن التعريفات الجمركية يتم إدراجها في جداول التزامات كل دولة، ومن ثم تكون معروفة لكل الدول.

ثانياً- اذكر أسماء التكتلات والتجمعات والاتفاقيات التالية: /درجة لكل تكتل/

الإيكاس: الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا
الغات: الاتفاقية العامة للتعريفات الجمركية والتجارة.
UNASUR: اتحاد دول أمريكا الجنوبية
ألبا: التحالف البوليفاري لشعوب القارة الأمريكية
مجموعة آسيان+3: رابطة الآسيان إضافة إلى الصين واليابان وكوريا الجنوبية

واذكر أبرز ما نتج عن القمم والاتفاقيات التالية بموجب الاتفاقيات التالية:

ماستريخت: الاتحاد الأوروبي.
بانكوك: رابطة الآسيان (رابطة جنوب شرق آسيا).
كيغالي: منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية
ماناغوا: السوق المشتركة لأمريكا الوسطى
واجادوجو: اعتماد عدد من التجمعات الأفريقية الإقليمية، تحددت في ثمانية تجمعات رئيسية.

ثالثاً- أجب عن ثلاثة فقط من الأسئلة التالية: /25 درجة لكل سؤال/

1. عقدت الأمم المتحدة في تموز 1944 مؤتمر "بريتون وودز"، وكانت البلدان الأربعة والأربعين الحاضرة في المؤتمر تسعى إلى وضع إط للتعاون الاقتصادي الدولي. والمطلوب:

أ. **اشرح مبدأ " الالتزام بتعميم المعاملة الممنوحة للدولة الأكثر رعاية". /3 درجات/**

مبدأ " الالتزام بتعميم المعاملة الممنوحة للدولة الأكثر رعاية: يقصد به أن أية ميزة أو حصانة أو معاملة تفضيلية أخرى (تتعلق بالتعريفات الجمركية أو الرسوم الأخرى أياً كان نوعها، المفروضة على الاستيراد أو التصدير، أو فيما يتعلق بتحويل المدفوعات الدولية لتمويل الصادرات أو الواردات، أو بالنسبة إلى القواعد والإجراءات المتصلة بالتجارة الدولية) يمنحها طرف متعاقد للمنتج الناشئ في أية دولة أخرى (متعاقدة أو غير متعاقدة لا فرق) أو منتج المتجه إليها، سوف تمنح فوراً، من دون قيد أو شرط، لكل الدول المتعاقدة الأخرى في الغات.

ب. **تحدث عن وظيفة "تنمية القدرات" التي يقوم بها صندوق النقد الدولي. /10 درجات/**

يقدم الصندوق المساعدة الفنية والتدريب لمساعدة البلدان الأعضاء على بناء مؤسسات اقتصادية أفضل وتعزيز القدرات البشرية ذات الصلة. **/درجتان/**

وتركز جهود الصندوق في مجال تنمية القدرات على مجالات اختصاصه الأساسية التالية:

- **سياسة المالية العامة:** إسداء المشورة للحكومات حول كيفية تعبئة الإيرادات وإدارة النفقات العامة بكفاءة، بما في ذلك السياسات الضريبية والجمركية، ووضع الموازنة وإدارة المالية العامة، والدين المحلي والخارجي، وهو ما يسمح للحكومات بتقديم خدمات أفضل مثل المدارس والطرق والمستشفيات. **/درجتان/**
- **السياسات النقدية وسياسات القطاع المالي:** العمل مع البنوك المركزية لتحديث نظمها المالية- مثل سياسة سعر الصرف والتضخم والدين – ورقابتها المصرفية. **/درجتان/**
- **الأطر القانونية:** مساعدة البلدان على توفيق أطرها القانونية والمعنية بالحوكمة مع المعايير الدولية المتعلقة بمكافحة الفساد وغسل الأموال وتمويل الإرهاب. **/درجتان/**
- **الإحصاءات:** مساعدة البلدان في إعداد الإحصاءات الاقتصادية الكلية والمالية، وإدارتها ووضع التقارير اللازمة عنها. **/درجتان/**

أ. **ما هي العوامل الكامنة وراء انعقاد جولة الأورغواي؟ /8 درجات/**

- انهيار نظام بريتون وودز في عام 1971، وعلى إثر ذلك شهد العالم حالة من عدم الاستقرار في أسعار صرف العملات.
- تفجر أزمة الديون الخارجية للدول النامية في بداية الثمانينيات.
- زيادة حدة المنافسة على الأسواق الخارجية، وذلك مع تعاظم الأهمية النسبية للقوى الاقتصادية الآسيوية (اليابان، الصين، الهند، كوريا الجنوبية، هونج كونج، تايوان وسنغافورة)، وهو ما أدى إلى غزو السلع الآسيوية لأسواق الدول الصناعية المتقدمة وبأسعار منافسة بسبب ما يتوافر لديها من الأيدي العاملة الرخيصة.
- الارتفاع الشديد في أسعار النفط الخام في الأعوام (1973- 1979).
- ظهور أهمية مكانة الخدمات في العلاقات الاقتصادية الدولية وفي الهيكل الإنتاجي لعدد كبير من الدول الصناعية، ومنها تنامي التجارة في حقوق الملكية الفكرية.

- أدت سياسة دعم القطاع الزراعي في دول الاتحاد الأوروبي إلى تنامي العجز في ميزانيات هذه الدول، فلم يكن من بد من إطلاق حرية المنافسة في التجارة الدولية لإجراء التصحيح الهيكلي في اقتصاديات هذه الدول.
- انهيار الاتحاد السوفييتي وأزمة أوروبا الشرقية ودخولها نظام السوق.
- عانى الاقتصاد الأمريكي في سبعينيات القرن العشرين من مجموعة من المشكلات والاضطرابات الاقتصادية تمثلت في ارتفاع معدل التضخم والبطالة والعجز الكبير في ميزان المدفوعات بالولايات المتحدة الأمريكية، دفع باتجاه زيادة الضغوط الحمائية وضرورة استخدام أدوات الحمائية الجديدة لمعالجة أوضاع الاقتصاد الأمريكي.

ت. **ما هي الشروط الواجب توافرها في حقوق السحب الخاصة- من وجهة نظر الدول النامية- لتصبح عملة الاحتياط الرئيسة في تسوية المعاملات؟ /4 درجات- درجة لكل فكرة مما يلي/**

- أن لا تمثل حقوق السحب الخاصة (كوكتيل) من العملات.
- أن تتوافر لها ضمانة فعالة وقابلية للتحويل إلى العملات الوطنية دون عائق وإصدارها يجب أن يتم بصورة تلقائية.
- يجب أن تتوزع على أساس أكثر عدالة وأن تصبح أكثر جاذبية في الاستخدام بالمقارنة مع الأصول الأخرى.
- يجب أن تصدر عن بنك مركزي عالمي.

2. **قارن بين كل من:**

أ- **المفوضية الأوروبية والمجلس الوزاري الأوروبي. /6 درجات/**

- **المفوضية الأوروبية:** تعد التجسيد الفعلي لفكرة الاندماج الأوروبي، وتمثل إطاراً للتعبير عن مصالح الاتحاد الأوروبي ككل، وليس عن مصالح الدول الأوروبية، أي تمثل المصالح العليا للاتحاد الأوروبي. **/3 درجات/**
- **المجلس الوزاري الأوروبي:** هو المؤسسة التي تعبر فيه الدول الأعضاء مباشرة عن مصالحها وتدافع عن سياساتها، حيث يقوم بتمثيل مصالح الدول الأعضاء على المستوى الأوروبي **/3 درجات/**

ب- **المنظمات الدولية الحكومية والمنظمات الدولية غير الحكومية. /6 درجات/**

- **المنظمات الدولية الحكومية:** هي تلك المنظمات التي تكون العضوية فيها مقتصرة على الدول المستقلة فقط، وتمثل هذه الدول بحكوماتها، وتنشأ من خلال معاهدة دولية تبرمها مجموعة من الدول بغرض تحقيق أهداف معينة، وتزود بالسلطات والصلاحيات اللازمة لتحقيق هذه الأهداف وفق وثيقة مكتوبة تتضمن تحديداً لأهدافها ومبادئها وسلطاتها وأجهزتها الرئيسة وقواعد عملها. **/3 درجات/**
- **المنظمات الدولية غير الحكومية:** هي هيئات مستقلة بين الدول والحكومات، ولاتهدف للربح، وتقوم على أساس تطوع مجموعة من الأفراد ينتمون لدول مختلفة تجمع بينهم أهداف إصلاحية مشتركة في شتى المجالات السياسية والاقتصادية والفكرية، وتتسم بتواجد نشاط معين يميزها عن غيرها أنشئت للعمل عليه وإيجاد الحلول له على الساحة الدولية. مثل منظمة الخضر أو أنصار البيئة. **/3 درجات/**

ت- **منطقة التجارة الحرة والاتحاد الجمركي. /13 درجة/**

- **منطقة التجارة الحرة: /6 درجات/**

- تأتي في الدرجة الثانية من بين درجات سلم التكامل الاقتصادي.
- في هذا النوع من أنواع التكامل الاقتصادي، تقوم كل دولة من الدول الأعضاء بإلغاء التعريفات الجمركية والقيود المفروضة على منتجات الدول الأخرى الأعضاء ضمن التكتل.

- ولكن في الوقت ذاته تكون لكل دولة مطلق الحرية في رسم وصياغة سياساتها التجارية تجاه العالم الخارجي، ولها الحرية في فرض الرسوم أو تخفيضها مع الدول الأخرى غير الأعضاء في منطقة التجارة الحرة، ولا يمنع هذا النوع من التكامل قيام أي دولة منها بعقد اتفاقيات جديدة دون موافقة بقية الدول الأعضاء في المنطقة.

➢ **الاتحاد الجمركي: /7 درجات/**

- هو درجة أكثر تقدماً من منطقة التجارة الحرة.
- هذا الاتحاد يماثل منطقة التجارة الحرة في إزالة جميع القيود الجمركية وغير الجمركية المفروضة على التجارة البينية لدول الاتحاد، إلا أن هذه الدول تطبق تعرفة جمركية مشتركة وموحدة أو ما يسمى بالجدار الجمركي تجاه العالم الخارجي، ويصاغ بالاتفاق بين جميع الدول الأعضاء في الاتحاد.
- يحظر على أية دولة في الاتحاد عقد اتفاقيات جمركية أو تجارية مع دول العالم الأخرى خارج الاتحاد، أو تجديد الاتفاقيات المعقودة مع الدول الأخرى، ويشترط في عقد أو تجديد الاتفاقيات موافقة الدول الأعضاء حول ذلك. والسبب في ذلك هو الرغبة في زيادة فاعلية التعريفة الجمركية الموحدة.

3. <u>تحدث عن المعوقات الاقتصادية التي تعاني منها التجمعات الاقتصادية الإقليمية الأفريقية.</u>

تتعدد المعوقات الاقتصادية التي تعاني منها التجمعات الاقتصادية الإقليمية الأفريقية، والتي تعيق بدورها نجاح هذه التجمعات في تحقيق التكامل الاقتصادي الإقليمي، وتتمثل أبرز هذه المعوقات الاقتضادية بالآتي:

1. مشكلة توزيع عوائد التكامل (توزيع المكاسب وتحمل الخسائر): /5 درجات/

تفتقر التكتلات الاقتصادية الإقليمية في القارة الأفريقية، بشكل عام، إلى تواجد نوع من التماسك الاجتماعي أو الصناديق الهيكلية، لتعويض الاقتصادات الأقل نمواً، وللقضاء تدريجياً على الاختلافات الكبيرة بين دولها في الدخل والرفاهية، إذ أن هذه التكتلات لم تؤد دوراً إيجابياً لكل دولها ولم تحظ كل دول التكتلات بالمنافع والمكاسب ذاتها، وإنما بقي الأمر متعلقاً بحجم اقتصاد كل دولة ومدى استفادتها من الانضمام للتكتل، وبالتالي، في هذه الحالة، أدت التكتلات دوراً سلبياً نتيجة عدم العدالة في توزيع الفوائد بين الدول المتكتلة.

2. التبعية الخارجية: /12 درجة/

يرجع البعض إخفاقات التنمية في أفريقيا إلى التبعية الخارجية للاقتصاديات الأفريقية، ذلك أن زعماء الدول الصغيرة قد عمدوا إلى تدعيم روابطهم مع القوى الدولية المهيمنة، من أجل الحفاظ على كياناتهم، ولذا فإن أفريقيا حتى اليوم – تعتمد على أوروبا في جانبها الأكبر من معاملاتها الاقتصادية الخارجية. /درجتان/

وتأخذ التبعية ثلاثة أشكال رئيسية هي:

أ- الاعتماد على التجارة الخارجية المتجهة في معظمها إلى الدول الغربية في الوفاء باحتياجات الدول الأفريقية الوطنية. /درجتان/

ب- الاعتماد على مصادر خارجية لرأس المال المستثمر، وذلك راجع لضعف الموارد التمويلية لدول أفريقيا بسبب ندرة العملة الأجنبية، وهو ما نجم عنه ازدياد مديونية الدول الأفريقية الخارجية وزيادة التبعية، وعليه يتم توجيه الموارد المحدودة لسداد خدمة الدين، بدلاً من تجميعها وتوجيهها إلى عملية النمو والتنمية الاقتصادية، والتي تشمل تمويل مشروعات التكامل الاقتصادي على المستوى الإقليمي. /درجتان/

ت- الاعتماد على الخبراء الأجانب والمؤسسات متعددة الأطراف في تقديم النصح، وبالتالي ساهمت المؤسسات الاقتصادية الدولية والحكومات الأجنبية في صنع السياسة في أفريقيا. /درجتان/

ولعل من أبرز مظاهر هذه التبعية أن الشركاء الخارجيين يؤدون دورا مهما في توجيه سياسات المجموعات الاقتصادية الإقليمية في أفريقيا، لاسيما المفاوضات الجارية للتوقيع على اتفاقيات الشراكة الاقتصادية مع الاتحاد الأوروبي، والسبب في ذلك هو أن الاتحاد الأوروبي هو الشريك التجاري الرئيسي لمعظم البلدان الأفريقية وكذلك المانح الرئيسي لمساعدات التنمية الرسمية. /درجتان/

وقد كانت الشركات متعددة الجنسية إحدى أدوات تكريس التبعية، في ظل احتكار هذه الشركات لعنصري التكنولوجيا ورأس المال، ومساندة أبناء الطبقة والنخبة الحاكمة في الدول الأفريقية لنشاط هذه الشركات، بوصفهم في كثير من الحالات وكلاء لهذه الشركات في دولهم. فضلاً عن حرص الشركات متعددة الجنسية في أفريقيا على تعميق تبعية اندماج اقتصاديات دول القارة في السوق الرأسمالية الدولية أكثر منه فيما بين الدول الأفريقية. /درجتان/

3. **الاختلالات والتفاوت بين الدول الأفريقية: /8 درجات/**

هناك بعض المعوقات الاقتصادية التي تعترض التكتلات الاقتصادية في أفريقيا منها:

- تباين مستويات التطور الاقتصادي والاجتماعي، وتفاوت الأداء الاقتصادي في الدول الأعضاء، وهو ما يشكّل صعوبة أمام تحقيق تعاون اقتصادي حقيقي وفعال فيما بينها؛ لاختلاف مصالح دول الجماعة الأكثر تقدماً عن مصالح دولها الأقل نمواً، فالدول الأكثر تقدماً تساند فكرة التجارة الحرة، وإلغاء كلّ القيود والتعريفات الجمركية بين دول الجماعة، لما يتيحه ذلك من اتساع السوق التجارية أمام منتجاتها واستثماراتها، وفي المقابل؛ فإنّ الدول الأقلّ نمواً مترددة في الموافقة على تلك الفكرة حفاظاً على مواردها الجمركية باعتبارها مصدراً أساسياً للدخل. /5 درجات/
- تماثل الهياكل الإنتاجية للدول الأفريقية؛ مما يؤدي إلى تماثل سلال صادرات هذه الدول، والتي تتمثل بالسلع الأولية والزراعية، ولذلك فإن معظم صادرات هذه التكتلات تتجه نحو الأسواق العالمية. في حين تنخفض حصة كل من دول هذه التكتلات والشركاء الإقليميين من إجمالي صادراتها. /3 درجات/

4. **<u>إن ظاهرة التكامل الاقتصادي الإقليمي التي انتشرت على الساحة الدولية بعد الحرب العالمية الثانية تركزت- في البداية- داخل القارة الواحدة، أو داخل المنطقة الجغرافية الواحدة. والمطلوب:</u>**

أ. <u>عدد أبرز صور الحماية التجارية التي مارستها الدول المتقدمة والنامية خوفاً من تفاقم الآثار السلبية للأزمة المالية العالمية 2008. /5 درجات</u>

1. زيادة القيود التجارية:
2. حزم الإنقاذ والإعانات المالية
3. خطط التحفيز للاقتصاديات الوطنية
4. تخفيض سعر العملات الوطنية (حرب العملات):
5. القيود المفروضة على العمالة المهاجرة:

ب. **ما هي الشروط الواجب توافرها في دولة ما للانضمام إلى الاتحاد الأوروبي كما حددتها معاهدة ماستريخت؟**

➢ أهم هذه الشروط: **/9 درجات/**

- أن تنتمي الدولة طالبة العضوية إلى القارة الأوروبية، أما الدول الأخرى خارج نطاق القارة الأوروبية فيمكن أن تدخل في ترتيبات تعاون اقتصادي وسياسي وتقني مع الجماعة الاقتصادية الأوروبية.
- أن تتبنى الدولة الراغبة في الانضمام، الفلسفة الاقتصادية الليبرالية منهجاً، أي اقتصاد السوق وتفعيل دور القطاع الخاص.

- أن تكون الدولة الراغبة في الانضمام معتنقة لطقوس وتقاليد واعراف النظام الديمقراطي الغربي، ونبذ كافة الأشكال الديكتاتورية كأسلوب لنظام الحكم.

ت. **على الرغم من أن رابطة الآسيان كانت اقتصادية بحتة إلا أن الجانب السياسي والأمني بدأ بالظهور بسبب التطورات السياسية التي عاصرتها هذه الدول مع بداية السبعينيات من القرن العشرين، لذا جاءت أهداف ومبادئ الرابطة معبرة عن هذا الاندماج بين الجانب السياسي والجانب الاقتصادي. ناقش ذلك مبيناً أبرز المبادرات التي اتخذتها الرابطة في الجانب الاقتصادي؟ /11 درجة/**

- جاءت أهداف ومبادئ الرابطة معبرة عن هذا الاندماج بين الجانب السياسي والجانب الاقتصادي، فعلى مستوى الأهداف ركزت على أهمية التعاون الاقتصادي فيما بين دول الرابطة. أما على مستوى المبادئ فقد أبرزت أهمية انتشار السلام والاستقرار في المنطقة. **/5 درجات/**

وتمثلت أبرز المبادرات التي اتخذتها الرابطة في الجانب الاقتصادي بالآتي: **/6 درجات/**

1. الترتيبات التجارية التفضيلية
2. منطقة التجارة الحرة للأسيان
3. مجموعة آسيان+3
4. قمة شرق آسيا (EAS)
5. مجموعة آسيان الاقتصادية (AEC)
6. الشراكة الاقتصادية الإقليمية الشاملة:

مع التمنيات بالتوفيق والنجاح

مدرس المقرر: د. عهد قطريب